واجبات التاجر

مقدمة

يحتل التاجر مركزاً مهماً في الحياة الاقتصادية، إذ يباشر الأعمال التجارية على سبيل الاحتراف بقصد تحقيق الربح. ونظراً لأهمية النشاط التجاري وتأثيره في حركة الاقتصاد وثقة المتعاملين، فقد فرضت التشريعات التجارية على التاجر مجموعة من الواجبات والالتزامات القانونية التي تهدف إلى تنظيم النشاط التجاري وتحقيق الشفافية في المعاملات وحماية الدائنين والمتعاملين مع التاجر.

وتتمثل أهم واجبات التاجر في مسك الدفاتر التجارية، والتسجيل في السجل التجاري، واتخاذ اسم تجاري، فضلاً عن الالتزام بالقواعد الخاصة بالإفلاس عند التوقف عن الدفع.

أولاً: القيد في السجل التجاري

يعد القيد في السجل التجاري من أهم الواجبات التي يلتزم بها التاجر، إذ يتعين عليه تسجيل نشاطه التجاري لدى الجهات المختصة.

ويهدف السجل التجاري إلى:

التعريف بالتاجر ونشاطه التجاري.

توفير المعلومات للمتعاملين مع التاجر.

تحقيق العلانية والشفافية في المعاملات التجارية.

ويترتب على القيد في السجل التجاري آثار قانونية مهمة، منها اكتساب صفة التاجر بصورة رسمية، وإمكانية الاحتجاج بالبيانات المقيدة في مواجهة الغير.

ثانياً: اتخاذ اسم تجاري

يجب على التاجر أن يتخذ اسماً تجارياً يميز نشاطه عن غيره من التجار، ويستخدم هذا الاسم في جميع معاملاته التجارية.

ويشترط في الاسم التجاري:

أن يكون مميزاً.

ألا يسبب اللبس مع اسم تجاري آخر.

أن يقيد في السجل التجاري.

ويهدف الاسم التجاري إلى تسهيل التعرف على المشروع التجاري وتمييزه في السوق.

ثالثاً: مسك الدفاتر التجارية

يلتزم التاجر بمسك مجموعة من الدفاتر التي يدون فيها جميع معاملاته التجارية بصورة منتظمة.

ومن أهم هذه الدفاتر:

دفتر اليومية: يسجل فيه التاجر العمليات التجارية يوماً بيوم.

دفتر الجرد: يتضمن بيان أموال التاجر وديونه في نهاية السنة المالية.

وتكمن أهمية الدفاتر التجارية في:

تنظيم الحسابات التجارية.

بيان المركز المالي للتاجر.

استخدامها كوسيلة إثبات أمام القضاء.

رابعاً: الخضوع لنظام الإفلاس

إذا توقف التاجر عن دفع ديونه التجارية المستحقة، فإنه يخضع لنظام الإفلاس وفقاً لأحكام القانون التجاري.

ويهدف نظام الإفلاس إلى:

حماية الدائنين.

تنظيم تصفية أموال التاجر.

تحقيق المساواة بين الدائنين.

كما يترتب على شهر الإفلاس آثار قانونية مهمة مثل غل يد التاجر عن إدارة أمواله وتعيين أمين لإدارة التفليسة.

خامساً: الالتزام بالأنظمة التجارية والضريبية

يجب على التاجر الالتزام بجميع القوانين والأنظمة التي تنظم النشاط التجاري، ومن أهمها:

القوانين الضريبية.

قوانين حماية المستهلك.

الأنظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

القواعد الخاصة بالمنافسة التجارية.

الخاتمة

يتضح مما تقدم أن المشرّع لم يترك النشاط التجاري دون تنظيم، بل فرض على التاجر مجموعة من الواجبات القانونية التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والاستقرار في المعاملات التجارية، وحماي